إشراف وإعداد/أمل حزام مدحجي

(195) ألف عملية مالية ضمن خدمات مكتب بريد منطقة صنعاء

صنعاء / سبأ :

أنجز بريد منطقة صنعاء 195 ألفاً و215 عملية مالية صادرة ومدفوعة للمواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بالمنطقة التي تضم أربع محافظات(صنعاء، الجوف، مأرب، و المحويت) خلال العام الماضي .

وأوضح مدير عام بريد منطقة صنعاء علي سالم مزروع ان المنطقة ومن خلال 26 مكتبًا على مستوى المحافظات الأربع قامت خلال الفترة نفسها بأكثر من 21 الفا و562 عملية إيداع توفير.. فيما وصلت سحوبات التوفير إلى ما يزيد على 36 الف عملية.

وأشار إلى ان مكاتب بريد المنطقة تسلمت شيكات بمبلغ إجمالي وصل إلى 12 مليارا و761 مليونا و910 آلآف و865 ريالاً كمرتبات ومعاشات للعاملين في الجهاز الحكومي والمتقاعدين المدنيين إلى جانب معاشات المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي خلال العام 2010م .

وبين المزروع أن مكاتب البريد تقوم إلى جانب ذلك بتحصيل فواتير الكهرباء والمياه والهاتف (يمن موبايل - تيليمن - إم تي إن) كخدمة مباشرة للمواطنين لافتا إلى أنه تم خلال العام الماضي افتتاح أربعة مكاتب بريد بمحافظة صنعاء موزعة على مناطق بني حشيش، ضلاع همدان، جدر، ومديرية الطيال بكلفة بلغت مليونين و500 ألف ريال .

وفي محافظة مأرب تم افتتاح مكتب بريد في الجوبة وإعادة تأهيل مكاتب البريد في مدينة مأرب وصرواح وحريب .

وأكد أن المكتب يسعى خلال العام الجاري2011م إلى إدخال تحصيل فواتير المياه في منطقة صنعاء وتوسيع خدمة سداد فواتير الاتصالات على مستوى مديريات المحافظة الأربع بشكل عام.

مدير عام مصنع اسمنت عمران:

ارتفاع أسعار المازوت من أهم التحديات التي تواجهنا

إنتاج المصنع بلغ مليوناً و (500 ألف) طن سنويا بعد استحداث خط إنتاجي جديد

المصنع يرفد خزينة الدولة ويوفر أكثرمن (1450) فرصة عمل

ارتفع عدد المشاريع التنموية في بلادنا منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حين تولى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئاسة الدولة وشهدت هذه المرحلة نهضة شاملة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان ناتج ذلك إنشاء مصنع اسمنت عمران الذي تم افتتاحه في عام 1982، بطاقة إنتاجية 500 ألف طن في العام لسد الاحتياج المتزايد إلى مادة الاسمنت.

خالد المقدمي

لقاء / أمل حزام المذحجي

وقال مدير عام مصنع إسمنت عمران خالد المقدمي في لقاء أجرته معه صحيفة 14 أكتوبر أن إنتاج المصنع يبلغ حاليا مليوناً و خمسمئة ألف طن سنويا، بعد أن تم استحداث خط إنتاجي جديد بطاقة مليون طن سنويا، مؤكداً أن عائدات المصنع تبلغ 105 ملايين دولار و أن ذلك يفتح فرص عمل للمئات من أبناء المحافظة إلى جانب توفير العملات الصعبة التي كانت ستهدر نتيجة لاستيراد الاسمنت.

و أوضح خلال اللقاء أن نشاط المصنع ونجاحه أسهم في تحقيق أرباح لرفد خزينة الدولة من خلال الخط الإنتاجي الأول ومن ضمن ثمار هذا النجاح إنشاء خط إنتاجي ثانٍ بتمويل ذاتي من الخط الأول من المخصصات الاحتياطية والقانونية بطاقة إنتاجية تقدر بمليون طن من الأسمنت تكلفة تقدر 160 مليون دولار موضحاً أن المصنع حقق فعلياً انجاز عظيماً من خلال إنتاجه لمادة الأسمنت بمواصفات عالمية وتفوق في جودتها المعايير العالمية وبها اشتهرت في اليمن صناعة الاسمنت.

وتطرق خالد المقدمي إلى موضوع الإستراتيجية التي يدار بها المصنع من قبل المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت موضحاً أنها تمتلك سياسة وبيئة جديدة لصناعة الاسمنت، إذ كان سابقا لا يوجد تنافس نتيجة لاستيراده من الخارج، أما اليوم فتتواجد في الساحة ثلاثة مصانع تقريبا بدأت بالإنتاج، ومصانع أخرى قيد التنفيذ.

وأكد أن "ذلك يحفزنا على العمل في تطوير أدائنا لتحسين مستوى الإنتاج من خلال التركيز على سياسة تسويق جديدة لتوصيل المنتج إلى كل محافظات الجمهورية".

وأضاف أن المصنع "يقوم بتذليل الصعاب وإيجاد طرق للتخفيف من القيود التي كانت تواجه الموزعين، وقمنا بتطويرها في الوقت الراهن، والآن نمنح حافزا سنويا عن الكميات التي يقوم بتوزيعها الموزعون، وسنهتم بكل ما يخدم العملية التسويقية، وكل ما من شأنه مواكبة العمليات الاقتصادية والتسويقية الجيّدة.

استخدام المازوت والكلفة العالية

وأوضح ألمقدمي أن دخول القطاع الخاص منافسا قويا من حيث البيع والتوزيع لعب دوراً ايجابياً في الحفاظ على الجودة، ولا شك في أن لذلك تأثيرا مباشرا على المستهلك الذي سيستفيد من هذه المنافسة، سواء من حيث جودة المنتج أو فيما يتعلق بالأسعار موضحاً أن القطاع الخاص قام بتخفيض أسعار منتجاته إلى مستويات متوسطة و قد يتأثر المصنع إذا خفض القطاع الخاص أسعاره في حالات نادرة، ولا نستطيع أن ننكر أن القطاع الخاص قد سحب جزءا من المستهلكين وسيجد لمنتجاته إقبالا. لافتاً إلى أن" ما يميّزنا في مصنع الاسمنت ثقة المستهلك وجودة الاسمنت العمراني".

وأضاف مدير المصنع في حديثه أن كلفة التصنيع عالية جدا؛ بسبب استخدام المازوت، حيث أصبح يكلفنا تقريبا حوالي 50 بالمائة من كلفة المنتج، بينما القطاع الخاص يستخدم الفحم وهو أقل كلفة مؤكداً انه من خلال المقارنة سنجد أن القطاع الخاص يوفّر 50 بالمائة من إجمالي تكاليفنا على المازوت، وذلك باستخدام الفحم.

توفير فرص عمل

وقال خالد ألمقدمي في حديثه عن الكوادر التي تدير مصنع اسمنت عمران عدد العاملين في المصنع وصل إلى أكثر من ألف و540 موظفا وعاملا ومهندسا وفنيا وحرفيا، فضلا عن الآلاف من العاملين بصورة غير مباشرة مثل السائقين والموزعين وسائقي الناقلات وعمال التحميل والترحيل وعمال البناء والتشييد، فالمصنع خلق فرص عمل كبيرة جدا، سواء داخله أو خارجه، إلى جانب تنشيط العملية الاقتصادية بشكل عام، وخلق فرص عمل في كثير من المشاريع الخاصة والعامة، كما أن توفّر مادة الأسمنت يلعب دورا كبيرا في توفير فرص عمل للعمالة المحلية مؤكداً أن عمال المصنع ذوو كفاءة عالية وخبرة طويلة تعتبر أحد مصادر القُوة والمزايا التي يتمتع بها مصنع اسمنت عمران اليوم مؤكداً أن المصنع يقدم الكثير من المزايا للعمال، تبدأ من الراتب الجيد مقارنة بالقطاع الحكومي الآخر، إلى جانب أن هناك حوافز يتم صرفها شهريا للعاملين، وصرف المكافآت بين فترة وأخرى، وبصورة دورية، مقابل الأعمال، وتحقيق الإنتاج بحسب المخطط، وكل أعمال يتم إنتاجها في فترة قياسية، وحين يتم تحقيق أي وفر أو ربح من خلال هذا الإنجاز، يتم صرف المكافآت بصورة مجزية.

واستمر خالد المقدمي في حديثه وقال إن المصنع يقدم الرعاية الطبية والصحية للعاملين إلى جانب تميز موظفيه عن القطاع الخاص بالراتب التقاعدي، وهذه ميزة يتميز بها موظف القطاع الحكومي عن القطاع الخاص مشيراً إلى أن الإدارة تقوم دائماً بدعم العمال من خلال صرف راتب شهر ونصف إذا تجاوز المصنع المخطط له من الإنتاج وكذا في شهر رمضان، وصرف مبلغ مجز في حالة الإصابة و التقاعد إلى جانب مبلغ التأمين للمتوفى، الذي يصل إلى ثلاثة ملايين ريال.

واختتم مدير مصنع الاسمنت حديثه أن المصنع لا يواجه صعوبات تشكل خوفاً لكن من أهم التحديات أمام المصنع ارتفاع تكاليف المازوت، وكذا ما سنواجهه مستقبلا من دخول القطاع الخاص في المنافسة في مجال الأسمنت، وهذا بالتالي سيؤثّر نسبيا في سحب حصة المصنع من المستهلك.

وأضاف: أما على المستوى الخارجي فلا شك في أن المصنع مرتبط بالعملية الاقتصادية العالمية، ولا شك في أن الأزمة أثرت على حجم المشاريع الاستثمارية في البلد بشكل نسبي.

أزمة استمرارية النمو السكاني في العالم العربي

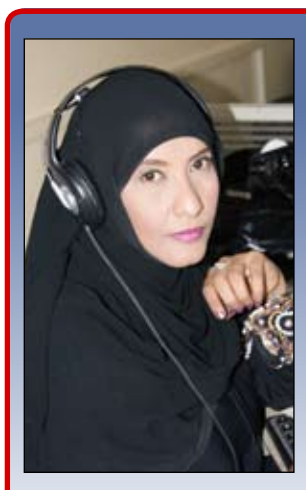

أمل حزام المذحجي

إرتفاع اسعار المواد الغذائية منذ عام 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط حسب التقرير الأخير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، تزامن مع الثورة الديمغرافية (استمرارية النمو السكاني السريع) في العالم العربي حيث سجل معدل الارتفاع (203 ٪) سنوياً وتوقعت الأمم المتحدة ازدياد عدد السكان في عدد من الدول العربية ومنها اليمن حيث أكدت أنه بحلول عام 2050 سيبلغ عدد سكان اليمن (58) مليون نسمة.

وكانت الثورة الخضراء في الزراعة قد ساهمت في رفع الإنتاج الغذائي من خلال الابتكارات التكنولوجية والتصنيع الزراعي الآ أنها للأسف لم تستمر لفترة طويلة ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع العالمي في أسعار النفط الذي أدى إلى الارتفاع في أسعار الأغذية وعلى مستوى العالم العربي الذي لعب دوره السلبي في عرقلة الاستفادة من موارد الأرض والمياه التي تشكل مكونين رئيسيين للزراعة، إلى جانب الطاقة، بسبب الاستخدام المفرط للمبيدات وخسارة التربة السطحية والانخفاض الملحوظ في المحاصيل.

وكذلك الزحف العمراني واستثماراته المختلفة نتيجة لبناء السدود من أجل الري وتوليد الطاقة المائية علماً أن عدد السدود على الأنهار في العالم العربي قد وصل إلى (45) ألف سد وأنه لم يتم الاستفادة من تلك السدود لعدم وجود التخطيط السليم وترشيده لخدمة الإنتاج الزراعي لتغطية احتياجات البلاد. إلى جانب ذلك هناك مشكلة طبيعية أخرى فاقمت الأزمة هي التغير المناخي والاعتماد المباشر على الأمطار الموسمية في الزراعة في العالم العربي حسب تقرير اللجنة الدولية للتغير المناخي حيث انخفض منسوب مياه الأمطار في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية بنسبة (20 ٪) وبعض الأنهار مهدد بالزوال.

وهنا نرى أن معضلة الاقتصادات العربية تكمن في اعتمادها على أسعار النفط لذلك لم تستطع بعض البلدان العربية الامتناع عن استيراد المواد الغذائية من أجل تحقيق أمنها الغذائي وتقليل اعتمادها على الدول الأخرى.

دراسة تؤكد المردود الاقتصادي لإحلال دقيق الشعير بدلاً عن دقيق القمح

عدن / سبأ:

أثبتت دراسة بحثية لمركز بحوث الأغذية وتقانات ما بعد الحصاد بعدن أن إحلال دقيق القمح بدقيق الشعير العاري لإنتاج خبز القوالب سيحقق مردودا اقتصاديا للدولة وأصحاب المطاحن والمخابز والمستهلك.

ولفتت الدراسة إلى أن إحلال 15 بالمائة من دقيق القمح بدقيق الشعير العاري لإنتاج خبز القوالب سيحقق مردوداً للدولة بتوفير 31 مليونا و600 ألف دولار وفقا لأسعار القمح والشعير لعام 2009م حيث بلغ سعر الطن من القمح 244 دولاراً والشعير 128 دولاراً، كما يمكن للدولة أن توفر 320 ألف طن من حبوب القمح فيما سيوفر للمطحن ذات المنشأة الصغيرة 600 طن في اليوم بمبلغ 8 آلاف و628 دولاراً في اليوم وبما مقداره مليونان و588 ألفاً و400 دولار في السنة.

وأكدت الدراسة التي أعدها الأستاذ الباحث في علوم الأغذية مدير مركز بحوث الأغذية وتقانات ما بعد الحصاد الدكتور محمد سالم المصلي على نسخه منها- أن استهلاك الخبز المعتمد على محصول القمح المستورد مع مشتقات الدقيق وصلت كميته السنوية إلى مليونين و600 ألف طن ومليونين وألف طن، ومليونين و200 ألف طن بقيمة بلغت 730 مليون دولار، و868 مليوناً و500 ألف دولار، و915 مليون دولار في الأعوام 2007م و2008م و2009م على التوالي .

وأوضحت الدراسة أن محصول الشعير العاري يتميز بقيمة غذائية عالية من الألياف الغذائية الذائبة والبروتين.. مؤكدة فائدته الصحية من خلال خفضه للكولسترول والسكر في الدم وخفض الإصابة بالسرطان.